

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الدستور التونسي الصادر

ناجي الكوش

1- كانت تونس ومازالت تجسّد عبر تاريخها المعاصر مثالا حيا للارتباط الوثيق بين الحداثة والانجازات الاجتماعية، فالغاء العبودية في تونس منذ 1846 فتح الطريق للتكريس التدريجي لأهم حقوق الإنسان ولحداثة اجتماعية فريدة من نوعها في المنطقة العربية. اثر تعرضها لضغوط خارجية، أصدرت تونس عهد الأمان في 1857 (وكان ذلك بمثابة إعلان حقيقي لحقوق الإنسان) وأعقبه أول دستور لها في 1861 (أول دستور في العالم الإسلامي). وقد كرّست هذه المنظومة الدستورية الوضعية التي أحدثت قطيعة مع التقاليد العربية الإسلامية، عددا من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كحق الملكية والحق في الامان القانوني ومبدأ الشرعية الجبائية والشرعية الجنائية وحرية التجارة والصناعة، مما جعل تونس تحقق قفزة نوعية مقارنة بالعالم العربي، عزّزها فيما بعد بورقيبة أول رئيس للجمهورية التي وقع الاعلان عنها سنة 1957 بغضّ النظر عن أنه استفرد بالحكم لفترة طويلة (من 1956 إلى 1987) على حساب مبادئ الجمهورية التي كان هو بنفسه يمجدها. وقد استمرّ بورقيبة في الحكم إلى أن أطاح به بن علي الذي أبعّد بدوره في 2011 بسبب حراك اجتماعي فاجأ زخمه الهائل الفاعلين والمنتبعين وأدى في آخر المطاف إلى حل المؤسسات السياسية والغاء دستور 1959.

2- ان الثورة التونسية التي اندلعت في 2011 و اعطت بذلك إشارة الانطلاق للربيع العربي قد مكنت تونس من التقدم مجددا على بقية الدول العربية في مجال التحديث الاجتماعي والسياسي. فالدستور التونسي المصادق عليه في جانفي/يناير 2014 بعد أزمة معقّدة، يندرج ضمن مسار تحديثٍ انطلق في تونس مبكرا بعد ان فك ارتباطه بـ "نموذج" الحكم السائد في المجتمعات العربية والإسلامية منذ القرن التاسع عشر على الأقل. ان هذا الدستور ، حسب ما هو معلن عنه في التوطئة، جاء استجابة لمتطلبات الثورة الرامية إلى تحقيق الحرية والكرامة.

3- لقد انطلقت الثورة التونسية من المناطق الأكثر حرماناً كردّ فعل على ضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي زادت حدته بفعل الأزمة المالية العالمية، مما أدى إلى تفشي البطالة بين حاملي الشهادات الجامعية و هو ما اضفي على الغضب الشعبي طابعا اجتماعيا و سياسيا. فالمخيال الجماعي كان يعتبر أنّ غياب او ضعف التنمية ناجم عن الإدارة السيئة للاموال العمومية وعدم احترام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي من واجب الدولة ان تعززها، وهذا الشعور المشترك أدى إلى حالة من الإحباط لاسيما في أوساط الشباب، صاحبها شعور قوي بالظلم والتعسف، كان مفعولها قاضيا بالنسبة للنظام .ويمكن القول إنّ هذه الثورة سمحت لتونس بمد جسور التواصل مع ماضٍ حافلٍ بالثورات الجبائية¹ طالما ذكّر بها المؤرخون².

¹اندلعت ثورة 1864 التي نعرفها جيدا مقارنة بالثورات الأخرى بسبب الإدارة السيئة للخزينة العمومية وسبقت بوقت قليل فقدان تونس لسيادتها الضريبية في 1870/1869 وسيادتها السياسية في 1881. وقد بنى الحاكم التونسي سياسته بعد زيارته لباريس في 1846 على إنفاق مفروط للأموال العمومية من أجل تحديث البلاد وإنشاء خدمات عمومية وخاصة تطوير الجيش. وفي نفس الوقت، ارتفعت نفقات قصر الحاكم بسبب

4- غير أنه وإذا ما نظرنا إلى التطورات الحاصلة في الفترة ما بين 1960 و 2010، سندركُ بسهولة أن الدولة التونسية المستقلة حققت نتائج ممتازة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد أدت المصادقة على مجلة الأحوال الشخصية التي سمحت بتحرير المرأة انطلاقاً من 1956، وتعميم التعليم منذ 1958، وإنشاء نظام الضمان الاجتماعي في 1960، وتحديد النسل انطلاقاً من 1961، وتفتين الإيقاف الإرادي للحمل منذ 1964، وإصدار قوانين لحماية العمال (ولاسيما مجلة الشغل الصادرة في 1966)، وتحرير الاستثمارات انطلاقاً من 1969، و هو ما أدى إلى ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي إلى 5%. وبرزت طبقة متوسطة مثلت عشية الأزمة المالية العالمية في 2008³ أكثر من ثلثي سكان تونس. كما ساهم التطور الهائل للخدمات العمومية وخاصة تلك المتعلقة بالكهرباء وماء الشرب والصحة العمومية، في تغيير المشهد الاجتماعي وجودة حياة التونسيين، وكانت المدرسة المجانية رافعة اجتماعية حقيقية لصالح الفئات الأكثر حرماناً⁴. ولذلك كان حكام دولة تونس المستقلة يستمدون "مشروعيتهم" دائماً من رضا الأغلبية الساحقة للمواطنين عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الفعلية المكفولة لهم، عوض أن يستمدوها من صناديق الاقتراع.

5- لم تكن سياسة التحولات الاجتماعية السخية التي فاقت إمكانيات البلاد كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية للأجيال الجديدة والمناطق المحرومة في آن واحد. فانتشار البطالة وبروز فوارق صارخة بين المناطق والفئات، بالإضافة إلى الاستبداد المطلق⁵، كان سيؤدي حتماً إلى الانفجار الاجتماعي في بلد معتاد تاريخياً على الثورات. ان الحدائث النسبية التي أحرزتها تونس في المجال الاجتماعي والاقتصادي لم يواكبها أي تطور في اتجاه الديمقراطية. كما أدى تدهور نوعية الخدمات العمومية إلى تراجع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي يتوقف وجودها فعلاً أولاً وقبل كل شيء على الخدمات المقدّمة من قِبَل السلطة العمومية أو تحت إشرافها.

6- ان الثورة هي نتيجة لهذه الفجوة بين الطموحات المشروعة التي ولّدها التقدم المحرز لدى شبابٍ غير مؤهل كما ينبغي لسوق العمل وواقع اقتصادي قاسٍ فرضته العولمة الشرسة، وقد أدى تعطل الرافعة الاجتماعية بسبب الأزمة الاقتصادية والسياسية إلى ظهور ممارسات مُجففة قابلها غضبٌ شعبي لم يهدد فقط النظام الاجتماعي بل وأثر سلباً أيضاً على الوحدة الوطنية والتجانس الاجتماعي. كما أن الآثار الناجمة عن غياب العدالة الاجتماعية ازدادت تعقيداً بسبب عدة عوامل ومنها المستوى التعليمي للمواطنين ووعيهم الفائق، و مما زاد الأمر تفاقمًا بعد الثورة هو إضعاف سلطة الدولة.

البذخ وزادت الاحتياجات المالية للدولة، وأصبح رفع الضرائب حتمية لا مفر منها. ففي 1864 تضاعفت ضريبة المجرى مما أدى إلى انتفاضة شعبية انطلقت من نفس المنطقة الجغرافية التي شهدت انطلاقة ثورة 2011.

² للبرهنة على علاقة الثورات بالضريبة، يستند جابريل أردان إلى ثورتين شهيرتين، الأولى قام بها منذ ألف عام صاحب الحمار، والثانية قام بها بن غزاهم منذ حوالي 150 سنة أي في 1864، جابريل أردان، تاريخ الضريبة، صفحة 399.

³ لم يكن من باب الصدفة أن تنشب أزمة الحوض النجمي بقلصة عام 2008 في نفس الوقت مع الأزمة العالمية، فقد كانت تلك الأزمة من إرهاصات الثورة التونسية، وبسبب انعدام الموارد المالية فقدت السلطة القائمة قدرتها على تلبية الاحتياجات المحلية.

⁴ بينت كافة مؤشرات التنمية (نسبة التمدد، مَد الكهرباء وماء الشرب، عدد الأطباء المخصص للسكان، التحكم الديمغرافي، الدخل المتوسط لكل مواطن) أن السياسات العمومية نجحت فعلاً في عصرنة المجتمع. فتعميم الخدمات العمومية على كامل التراب الوطني ينم عن اختيارات وإدارة رشيدة للمالية العمومية رغم أن نوعية بعض الخدمات العمومية عرفت تدهوراً كبيراً لأسباب شديدة التعقيد ومنها طابعها المجاني بالدرجة الأولى.

⁵ فقد النظام أغلب الحلفاء في الداخل بعد أن جلب لنفسه عداوة الهياكل والنخب التي كانت ترفض تقديم الولاء للرئيس.

7- كيف تعاملت السلطة التأسيسية مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل نفاذ صبر المواطنين وتطلعاتهم المتزايدة مقابل شح الثروات والموارد؟ هل أرسى الدستور مبادئ ووسائل تجبر الحكام مستقبلاً على تحقيق العدالة الاجتماعية التي اعتبرتها السلطة التأسيسية بمثابة هدفها المعلن؟ وهل ستقوم هذه المنظومة الدستورية الجديدة، التي تشوب هندستها وطريقة كتابتها بعض النقائص⁶، بتشجيع الجدارة ونشر المعرفة بصفتها عوامل قوة أساسية لتوفير ظروف عادلة ومنصفة للجميع؟ صحيح أن الدستور الجديد اعلن عن أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المعروفة باسم حقوق الجيل الثاني (II) و هو ما يجعله أفضل من دستور 1 جوان/يونيو 1959 من ناحية الثراء والوضوح. غير أن هذا الإعلان مهما كانت درجته الرسمية عالية يبقى غير مستفيض و لا كاف لتجسيد هذه الحقوق فعليا، وقد أغفل واضعوه لسوء الحظ الإشارة إلى المؤسسة الاقتصادية في عالم تحنل فيه هذه الأخيرة مكانة مرموقة في خلق الثروات وإعادة توزيعها (II).

-I- الحقوق المعلن عنها

8- لقد ارتقى شعار الكرامة الإنسانية الذي رفعته الثورة التونسية إلى مرتبة دستورية لاسيما وأنه يمثل سمة أساسية من سمات الطبيعة البشرية. فبالإضافة إلى دلالتها الدينية المتجذرة⁷، تعتبر هذه القيمة القانونية المحمية دعامة لكافة الحقوق البشرية وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا فصاعدا ستكون جزءاً من شعار الجمهورية إلى جانب الحرية والعدالة والنظام (الفصل 4 من الدستور)، في حين كانت في النسخة الأولية لدستور 1959 قد لَمَح لها بصورة عابرة في التوطئة. إنها تعبر عن حاجة اجتماعية ملحّة للاعتراف بالحقوق والحريات والخصوصيات ومبدأ إعادة توزيع الثروة من أجل إحداث القطيعة مع وضع الرعية واللامساواة المقيتة. كما تبرز كلمة "الكرامة" عدة مرات في نص الدستور: مرتان في التوطئة وثلاث مرات في الفصول (4-23-30)، وهذا الاستخدام المتكرر يعبر عن إرادة السلطة التأسيسية في إرساء واجب رئيسي لإعادة توزيع الثروة باسم التضامن الاجتماعي و في الاعتراف بالفئات الأكثر حرماناً باسم التنوع. بالإضافة إلى هذا القاسم المشترك بين مختلف الحقوق البشرية، كرس الدستور حقوقاً اقتصادية واجتماعية هامة في باب مطول مخصص للحقوق والحريات (من الفصل 21 إلى الفصل 49).

(1) الحقوق المرتبطة برفاهية الانسان

⁶ طريقة كتابة النص لا تلي مقتضيات الصرامة القانونية والتراكيب الأدبية التي تفتقد أحيانا لصيغة الأمر أو لمعنى واضح تترك المختص في القانون في حيرة، ومثال ذلك صيغة الفقرة الأولى من الفصل 8 التي تقول "الشباب قوة فاعلة في بناء الوطن". كما أنه كان من الضروري أن يكون الفصل 39 متبوعاً بالفصل 42 أو مدمجاً به لأنهما نتجا عن تسويات صعبة أُخرجت بشكل خاطئ نظراً لوقوعها بين اتجاهين، الاتجاه التقليدي المحافظ والاتجاه الحدائي.

⁷ في 1486 ألف كاتب إيطالي من عصر النهضة (بيك دو لاميراندول) كتاباً بعنوان "الكرامة الإنسانية" وقال فيه ما يلي: "لقد قرأت في كتب العرب أنه ليس ثمة في الكون ما هو أروع من الإنسان". موسوعة يونسفالسيس، القسم الخاص بالإنسانية.